الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٥٣**

الثلاثاء، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي ..... (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/74/642)

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/74/642/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في عملنا، أود تمشيا مع الممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/74/642 و A/74/642/Add.1. حيث تتضمن الوثيقة A/74/642، رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية أن هناك ١١ دولة عضوء متأخرة في سداد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة، بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق. وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة ... وللجمعية العامة، مع ذلك، أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قِبل للعضو بها.“

في الوثيقة A/74/642/Add.1، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار بلاغه الوارد في الوثيقة A/74/642، قامت سورينام بسداد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأنه منذ صدور الوثيقة A/74/642/Add.1، دفع لبنان المبلغ اللازم لخفض متأخراته إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. وسترد هذه المعلومات في الوثيقة A/74/642/Add.2 التي لم تصدر بعد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في تلك الوثائق؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/74/L.5)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ليعرض مشروع القرار A/74/L.5.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين لأعرض مشروع القرار A/74/L.5، بشأن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“.

لقد شهدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عمليات توسيع متتالية لتأخذ في الاعتبار الزيادة في عضوية الأمم المتحدة. غير أن آخر عمليات توسيع للعضوية جرت في عام ١٩٧٧. وكما يعلم جميع الأعضاء، زادت عضوية الأمم المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة منذ ذلك الحين. إن التوزيع الحالي بين المجموعات الإقليمية داخل اللجنة يتنافى مع هدف التمثيل الجغرافي الواسع المنصوص عليه في القرارات المتعاقبة بشأن توسيع العضوية ويشكل وضعا غير عادل ما كان ينبغي أن يستمر هذه المدة الطويلة.

إن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين يعالج هذه المسألة الهامة التي نوقشت في الجلسات العامة في السنوات السابقة دون أن يتم حلها. وهو اعتبار هام لا يمكن تعليقه على شرط أو إخضاعه لأي شئ آخر. فالقرارات السابقة المتخذة منذ عام ١٩٧٧ كانت تركز حصرا على التوسيع، ومشروع القرار هذا ليس استثناء. ويمكن تناول المسائل الأخرى بشكل منفصل، بما في ذلك أساليب عمل اللجنة وشروط خدمة أعضائها. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة رغبتها واستعدادها للمشاركة في الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة بشأن تلك المسائل، وهي على ثقة من إمكانية التوصل إلى اتفاق يأخذ في الاعتبار زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وزيادة تمثيلهم.

وقد أشارت القرارات السابقة المتعلقة بتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية صراحة إلى زيادة مشاركة البلدان النامية، ولكن دون ضمان تمثيل المجموعات الإقليمية التي تشكل البلدان النامية جزءا منها على النحو الواجب في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويوفر مشروع القرار الذي تقدمه مجموعتنا توزيعا أكثر توازنا وعدلا يتوافق مع واقع عضوية الأمم المتحدة في كل مجموعة إقليمية ويكفل زيادة مشاركة البلدان النامية. وهو يتماشى تماما، على هذا النحو، مع القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ويعزز تنفيذها.

وترحب المجموعة بجميع البيانات التي أُدلي بها تأييدا للتمثيل الجغرافي الواسع النطاق. لقد طال انتظار اتخاذ إجراءات بشأن تلك المسائل وهي لن تؤدي إلا إلى تعزيز الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أهمية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ودورها بالنسبة للمنظمة بأسرها، لا ينبغي رفض التمثيل الجغرافي الواسع النطاق أو تأخيره أكثر من ذلك. وأودّ أيضاً مرة أخرى أن أدعو الوفود إلى التصويت مُؤيدة لمشروع القرار A/74/L.5.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل اليابان بشأن نقطة نظام.

السيد هوشينو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نمضي قدما، تود اليابان أن تثير نقطة نظام بموجب المادة ٧١ من النظام الداخلي.

كما يرى الأعضاء، يقترح مشروع القرار A/74/L.5، المعروض علينا، تعديل المادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية

العامة. وتنص المادة ١٦٣ على أنه يجوز تعديل النظام الداخلي بقرار من الجمعية العامة بعد أن تقدم إحدى اللجان تقريرا عن التعديل المقترح. وفي هذه الحالة، لم تتح لأي لجنة فرصة للنظر في مشروع القرار، وليس معروضا على الجمعية العامة تقرير من أي لجنة عن التعديل المقترح. ولذلك ينبغي للجمعية العامة ألا تبت في مشروع القرار A/74/L.5 إلى أن تقدم لجنة ما، أو على الأقل اللجنة الخامسة، تقريرا عن الاقتراح. وبناء على ذلك، تقترح اليابان تأجيل اتخاذ الجمعية العامة إجراء بشأن مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين التي لها مركز المراقب بشأن نقطة نظام.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على الاقتراح الذي قدمته اليابان. نفهم أن الغرض من المادة ١٦٣ يتعلق بكيفية صياغة تعديل النظام الداخلي وضمان أن يكون سليما من الناحية القانونية. ويتضح ذلك عند قراءة الفقرة ١ (ج) من المرفق الثاني من النظام الداخلي. ونعتقد أن التعديل الذي نقترحه على النظام الداخلي في هذه الحالة لا يغير سوى رقم – من ١٦ إلى ٢٠ عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية – ولا يتعلق بصياغة التعديل. ولذلك فإننا لا نرى أن الجلسة العامة ممنوعة من البت في مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقبل أن نشرع في التصويت، هل لي أن أطلب إلى الرئيس أن يوضح ما سيترتب على التصويت بـ ”نعم“ وما الذي سيترتب على التصويت بـ ”لا“؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح الآن مسألة ما إذا كان ينبغي تأجيل مشروع القرار A/74/L.5 للتصويت المسجل إلى أن تقدم اللجنة الخامسة تقريرا عن التعديل المقترح وفقا للمادة ١٦٣ من النظام الداخلي.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غرينادا، غواتيمالا،

غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، بيلاروس، صربيا، كوستاريكا

رُفض الاقتراح بأغلبية ١١٤ صوتا معارضا مقابل ٥٠ صوتا مؤيدا، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.5.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدم هذا البيان الشفوي، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبموجب أحكام الفقرات ١، و ٢، و ٣ من مشروع القرار A/74/L.5، تقرر الجمعية العامة أولا زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من ١٦ إلى ٢٠ عضوا، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١؛ ثانيا، تقرر أيضا توزيع المقاعد على النحو التالي فيما بين المجموعات الإقليمية: خمسة مقاعد من مجموعة الدول الأفريقية، وخمسة مقاعد من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ومقعدان من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وأربعة مقاعد من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأربعة مقاعد من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى؛ ثالثا، تقرر كذلك أن تعدل، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، المادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ليصبح نصها كما يلي:

”تعين الجمعية العامة لجنة استشارية لشؤون الإدارة والميزانية مؤلفة من عشرين عضوا، يكون بينهم ثلاثة على الأقل من الخبراء الماليين المعروفين“.

وعملا بالمقررات الواردة في الفقرات ١، ٢ و ٣ من مشروع القرار، من المتوخى أن تؤدي زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من ١٦ إلى ٢٠ عضوا إلى تمديد فترة اجتماع اللجنة بمقدار أربعة أسابيع في السنة، حيث من المتوقع أن يثار عدد أكبر من الاستفسارات في كل جلسة من جلسات اللجنة، مما يجعل الدورات أطول. وسيتعين الإجابة كتابة على عدد أكبر من الأسئلة، وستكون الدورات التنفيذية للجنة أطول، مع تجميع مزيد من المعلومات لإعداد تقارير اللجنة. ونتيجة لزيادة عبء عمل اللجنة الاستشارية، من المتوخى أن تكون هناك زيادة في الاحتياجات من الموارد ابتداء من عام ٢٠٢١، في إطار الباب ١، ”تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما“، والباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“ والباب ٢٩، ”خدمات الإدارة والدعم“، والباب ٣٦، ”الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين“.

وبالنسبة للباب ١، ”تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما“ للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، سيلزم توفير موارد تقدر بمبلغ ٣٠٠ ١٧٣ ١ دولار في عام ٢٠٢١ لتغطية تكاليف زيادة أربعة أعضاء إضافيين إلى الأعضاء الـ ١٦ الحاليين وتكلفة أربعة أسابيع إضافية للأعضاء الحاليين والجدد، ووظيفتين إضافيتين لأمانة اللجنة – وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة برتبة خ ع (ر أ) – وما يرتبط بذلك من موارد غير متصلة بالوظائف.

وبالنسبة للباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“، سيلزم توفير موارد تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٣٦ دولار لتغطية تكاليف أربعة أسابيع إضافية من الاجتماعات، مع توفير الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية الست.

وبالنسبة للباب ٢٩، ”خدمات الإدارة والدعم“، في إطار الباب الفرعي ٢٩ باء، ”إدارة الدعم التشغيلي“، سيلزم توفير موارد تقدر بمبلغ ٧٠٠ ١٢٥ دولار في عام ٢٠٢١ لتغطية تكلفة التعديلات غير اللازمة لمرة واحدة في الحيز المكتبي الحالي للجنة الاستشارية لتوفير أربعة أعضاء إضافيين في اللجنة وموظفين إضافيين اثنين في أمانة اللجنة، الأمر الذي سيشمل إنشاء أماكن عمل جديدة مزودة بالطاقة وكابلات البيانات، والأعمال الخاصة بالأسقف المتعلقة بإمكانية نقل رشاشات المياه والانتهاء من أعمال مثل الترميم وإعادة طلاء والأرضيات.

وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم توفير موارد تقدر بمبلغ ٢٠٠ ١٩ دولار في إطار الباب ٣٦، ”الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين“، يقابلها مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، ”الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين“.

ومن المتوقع أيضا أن يتطلب مشروع القرار، في حالة اعتماده، دعما إضافيا من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، فيما يتصل بالدورات الأطول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعضويتها الموسعة. غير أنه سيتم إجراء مزيد من التقييم لمدى إمكانية استيعاب تلك المتطلبات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١.

وللعلم، ترد أيضا الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٢ في الجدول الوارد في الوثيقة التي وزعت على الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي توضح تكلفة الوظائف الجديدة، مع معدلات الوظائف التي لا تزال شاغرة وإلغاء الاحتياجات غير المتكررة.

وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/74/L.5، فإن الاحتياجات الإضافية من الموارد المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٦٣٥ ١ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١ – ٣٠٠ ١٧٣ ١ دولار في إطار الباب ١، ”تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما“؛ و ٠٠٠ ٣٣٦ دولار في إطار الباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“؛ و ٧٠٠ ١٢٥ دولار في إطار الباب ٢٩، ”خدمات الإدارة والدعم“، في إطار الباب الفرعي ٢٩ باء، ”إدارة الدعم التشغيلي“. وبالنسبة للباب ٣٦، تقدر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٢٠٠ ١٩ دولار لعام ٢٠٢١.

وستنظر اللجنة الخامسة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١ خلال دورتها الخامسة والسبعين الرئيسية، وفقا لإجراءات الميزانية المعمول بها.

وستتاح نسخة من هذا البيان على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.5.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل كرواتيا لعرض مشروع تعديل شفوي.

السيد دوغان (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبهذه الصفة، اسمحوا لي أن أقول إن الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي تود تقديم مشروع التعديل الشفوي التالي على مشروع القرار A/74/L.5. ويحذف مشروع التعديل الفقرات ١ و ٢ و ٣ ويستعيض عنها بفقرة جديدة يكون نصها كما يلي:

”تقرر أن تناقش اللجنة الخامسة في الجزء الأول من دورتها الرابعة والسبعين المستأنفة عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووظائفها“.

وتعتقد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأنه ينبغي النظر في المسائل المتصلة بوظائف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوسيع عضويتها في اللجنة الخامسة، كما كان الحال في الماضي. ولا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتقد أن اللجنة الخامسة تختص حصرا وبصورة كاملة بالمسائل المتصلة بعضوية اللجنة الاستشارية ووظائفها وأن النص المقترح في مشروع القرار A/74/L.5 لا يتماشى مع الإجراءات والقواعد والأنظمة المعمول بها.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصممة على المشاركة البناءة في مسألة توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خلال الجزء الأول من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة للجنة الخامسة في آذار/مارس. ولذلك، نأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع التعديل هذا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا. تولي وفودنا أهمية كبيرة لمسائل عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأساليب عملها وأدائها العام.

واسمحوا لي أن أكون واضحا جدا من البداية. إن وفودنا لا تؤيد توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولكن أود أيضا أن أكون واضحا بنفس القدر بالقول إننا نسلم بأن التمثيل الجغرافي العادل له أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الوفود وأننا على استعداد للدخول في حوار بشأن الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/74/L.5. وأود أن أشدد على أن اللجنة لا تضم ممثلين وطنيين لأي وفد من وفودنا. وليس لدينا مصالح خاصة في أي الحالتين. ولكن عمل اللجنة بشكل جيد وفعالية الأمم المتحدة عموما هما شاغلنا واهتمامنا الرئيسيان.

ويساورنا قلق عميق إزاء الطريقة التي قُدم بها هذا الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/74/L.5 إلى الجمعية العامة للنظر فيه. ونقدر إجراء مشاورات غير رسمية يوم الجمعة، ولكننا نأسف لأن تلك المشاورات قد أجريت قبل وقت قصير جدا من البت في المشروع في الجمعية العامة اليوم. ولنضع في اعتبارنا أن مشروع القرار كان قيد التداول منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ولكن لم تجر أي مناقشة موضوعية أو شاملة للجميع في اللجنة الخامسة بشأنه.

ومن المهم ملاحظة أن التوسيع السابق لعضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد مر من خلال اللجنة الخامسة. وسيكون لتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية، على النحو المقترح في مشروع القرار A/74/L.5 والذي أبرزه البيان الشفوي، أثر كبير على عملية الميزانية في الأمم المتحدة والأداء العام للمنظمة. وتلك مسائل تدخل بحق في نطاق اختصاص اللجنة الخامسة.

ومن الواضح أن العملية الحالية تقوض النظام الداخلي وكذلك المبدأ الراسخ منذ أمد بعيد بأن اللجنة الخامسة تعمل على أساس توافق الآراء. ولا تعمل جميع المحافل في هذا المبنى على أساس توافق الآراء. ويجب حماية المحافل التي تعمل على هذا النحو، لا تقويضها. وليس لدينا مثل هذا المستوى العالي من توافق الآراء في هذا المقام لكي نعتبره أمرا مسلما به.

ولكل دولة عضو مصلحة في العمليات الفعالة للمنظمة وكذلك في تحقيق المساءلة عن استخدام أموال دافعي الضرائب فيها. ولذلك، فإننا نتفهم الاهتمام الشديد هنا، ولكن توافق الآراء أمر حيوي لضمان مراعاة استعراضات ميزانيات جميع

الدول الأعضاء – سواء كانت متقدمة أو نامية أو كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم. وتعمل اللجنة الخامسة بتوافق الآراء حتى تتمكن من التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن، يجسد الآراء المتنوعة. وأود أن أكرر أننا على استعداد للمشاركة البناءة وبحسن نية في ذلك المحفل.

وسيكون لتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية آثار على أساليب عمل اللجنة وعلى المنظمة ككل. وتقدر وفودنا العمل الشاق والتوصيات التي قدمها ممثلو اللجنة الاستشارية وأمانتها. ونسلم بأن أعباء عملهم هائلة. غير أن اللجنة الاستشارية لم تعمل في السنوات الأخيرة بنفس الفعالية التي يمكنها أن تعمل بها. وينعكس ذلك في التأخر المتكرر في إصدار التقارير، مما يسهم في تأخير عمل اللجنة الخامسة. وتوسيع عضوية اللجنة لن يخفف من حدة تلك المشاكل أو يحلها. بل على العكس من ذلك، فإنه يهدد حقا بتفاقمها. وبناء على ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان للنظر في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ككل لمعرفة ما إذا كان بوسعنا إجراء بعض التحسينات التدريجية التي نعتقد أنها ينبغي أن تحظى بتوافق الآراء.

وخلال الدورتين الثامنة والستين والسبعين، قدم الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على التوالي، أفكارا وتوصيات بشأن الترتيبات التنفيذية للجنة الاستشارية. وتعتقد وفودنا أن الوقت قد حان للنظر في أفكار ومقترحات جديدة من شأنها أن تحسن كفاءة اللجنة وأدائها وأن تعزز مساءلتها واستقلالها.

وعلى سبيل المثال، يمكننا أن ننظر إلى مستوى الخبرة، الذي لم يزد على الرغم من التوسعات المتعددة في العضوية منذ إنشاء اللجنة. فهل من المناسب أن يُطلب من عدد قليل جدا من أعضاء اللجنة أن تكون لديهم خبرة ذات صلة في مجال التمويل؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوازن بين الجنسين في اللجنة مفتقد بشكل محرج بالنسبة لمنظمة تدافع عن المساواة بين الجنسين. فلا توجد سوى امرأتين من بين ١٦ ممثلا. ونحن على ثقة بأن هناك نساء مؤهلات من جميع المجموعات الإقليمية يمكن أن يتقدمن كمرشحات. ويمكننا أيضا أن ننظر في سبل لتحسين أساليب عمل اللجنة للتمكين من إصدار التقارير في الوقت المناسب للمساعدة في تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة.

في الختام، ستكون وفودنا مستعدة لمناقشة مسألة توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأساليب عملها وأدائها العام والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وأكرر أننا لا نزال نفضل إجراء هذه المناقشة في اللجنة الخامسة. فهي الهيئة الأنسب للنظر في هذه المسألة الهامة. وهي أفضل مكان للتوصل إلى توافق في الآراء. فهناك جرت مناقشة إجراءات توسيع العضوية في السابق والاتفاق عليه. ولذلك، نؤيد مشروع التعديل الشفوي المقترح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أي، بأن تُعرض هذه المسألة على اللجنة الخامسة. ونشجع جميع الوفود على تأييده. وفي حالة عدم حدوث ذلك، فإننا نشجع جميع الممثلين على التصويت معارضين لمشروع القرار الموضوعي.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة لعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتشكل الخبرة الفنية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها الأساس لقرارات اللجنة الخامسة بشأن العديد من المسائل المعقدة. ولجميع الدول الأعضاء مصلحة حيوية في عمل اللجنة الاستشارية وأدائها وتشكيلها وأساليب عملها بوجه عام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا لا نؤيد توسيع عضوية اللجنة الاستشارية. كما نرفض زعم المراقب الفلسطيني بأن التمثيل الجغرافي يتجاوز جميع المبادئ الأخرى، بما في ذلك صالح المنظمة.

وعلاوة على ذلك، فقد اتخذت اللجنة الخامسة تاريخيا جميع القرارات المتعلقة بإجراء تغييرات في وظائف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أو تشكيلها أو أساليب عملها. وقد أغفلت المبررات المقدمة لمشروع القرار A/74/L.5 هذه الحقيقة الرئيسية. ولدينا بند دائم منتظم في جدول أعمال اللجنة الخامسة لذلك الغرض، وهناك كان ينبغي أن تجري مناقشة المسائل المثارة في مشروع القرار المُقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن شأن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن يؤثر على عملية الميزنة في الأمم المتحدة وعلى الأداء العام للمنظمة، ومن الواضح أن هذه المسائل تندرج في نطاق اختصاص اللجنة الخامسة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن قلقنا العميق إزاء الإجراء الذي تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ والصين لتقديم مشروع القرار هذا في هذا المحفل، مع تجاهل الاختصاص الواضح للجنة الخامسة، ودون أي محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء. ويدل هذا الإجراء على سوء النية من جانب القائمين بالصياغة، ويضع سابقة مفادها أنه يمكن لأي مجموعة من الدول الأعضاء التحايل على توافق الآراء متى راق لها ذلك. ويقوض هذا روح الثقة والحلول الوسط وتوافق الآراء التي تقوم عليها القرارات المتعلقة بالميزانية والقرارات الإدارية، ويشكل عاملا مثبطا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الصعبة في المفاوضات المقبلة. وهذا بدوره يعرض للخطر التمويل المنظم للمنظمة وأدائها لمهامها.

وعندما تم في السابق توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية – في السنوات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٧٧ – تداولت اللجنة الخامسة وقررت تلك التوسيعات بتوافق الآراء. وليس هناك سبب مشروع لتغيير السوابق، لا سيما وقد أعربت جميع الوفود الأخرى مرارا، بما فيها الولايات المتحدة، عن الاستعداد للمشاركة بشأن هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة الخامسة، التي تبدأ في غضون سبعة أسابيع. وكان الأساس المنطقي الوحيد الذي استند إليه القائمون بالصياغة هو أن هذه مسألة ذات أولوية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، مما يحول دون الحاجة إلى توافق الآراء. ولا يقبل وفد بلدي هذه الحجة.

إن بحث توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشكل منعزل، دون أي مناقشة لكيفية تأثير ذلك على أداء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، هو أيضا أمر غير مسؤول. فعلى الأقل، سيزيد هذا التوسيع من تأخير إصدار تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، مما سيؤثر بدوره تأثيرا سلبيا على عملية صنع القرار المطولة أصلا في اللجنة الخامسة. ويحافظ التوسيع المقترح أيضا على العدد اللازم من الخبراء الماليين وهو ثلاثة خبراء، مما يزيد من إضعاف الخبرة الفنية والفطنة الإدارية الموجودة حاليا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

إن وفد بلدي منفتح لمناقشة جميع المسائل المتصلة بأداء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتكوينها وأساليب عملها، بغية التوصل إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء، بما يتفق مع أساليب عمل اللجنة الخامسة وولايتها الإجرائية. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي مشروع التعديل الشفوي المقترح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بصديق (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، فيما يتصل بمشروع القرار A/74/L.5، المعنون ”توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تعديل المادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة“.

في البداية، تود حركة عدم الانحياز أن تشكر الأمانة العامة على تزويد الجمعية العامة بالبيان الشفوي الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، فيما يتعلق بمشروع القرار A/74/L.5.

ونود أن نؤكد أن مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في باكو يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أعرب رسميا عن تأييده الكامل لهذه المبادرة ودعا إلى اعتمادها. وفي هذا السياق، تود حركة عدم الانحياز أن تؤكد النقاط التالية.

أولا، جرى استعراض تكوين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ثلاث مرات من أجل تصحيح هذه الحالة تدريجيا. ويتمثل المعيار الرئيسي الذي ينطوي عليه تحقيق هذا الهدف في تزايد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالنظر إلى حقيقة انضمام ٤٦ دولة عضو جديدة إلى الأمم المتحدة منذ آخر قرار اتخذ بشأن هذه المسألة، في عام ١٩٧٧.

ثانيا، إن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مسألة ذات طابع سياسي وليست مسألة تقنية. ولذلك، لا توجد قاعدة من قواعد النظام الداخلي تعوق الجمعية العامة عن دراسة واعتماد مشروع القرار المتعلق بتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ثالثا، قدمت حركة عدم الانحياز الاقتراح الأولي لتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، قبل انعقاد الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وقبل أن تنظر فيه مجموعة الـ ٧٧ والصين.

رابعا، تمشيا مع المرونة التي تبديها حركة عدم الانحياز بانتظام في مختلف الفرص، ولا سيما خلال مختلف دورات الفريق العامل المخصص، قبلنا الاقتراح البديل الذي قدمه الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص خلال الدورة الثانية والسبعين. ومن المؤسف، أن ذلك الاقتراح البديل قوبل بمعارضة – يمكن أن أقول شديدة – من جانب شركاء. بيد أن هذا التوسيع يتماشى مع مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في التمثيل الجغرافي الواسع والمنصف والمتوازن، على النحو المنصوص عليه في صكوك الأمم المتحدة القانونية ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٦٥٩ (د-١٦)، المتخذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، والذي أعيد تأكيده في القرار ١٠٣/٣٢ المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي عدل المادة ١٥٦ من النظام الداخلي لتنص على ما يلي:

”يُختار أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الذين يكون كل واحد منهم من جنسية غير جنسية الآخر، على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة“.

ونود أيضا أن نشير إلى أن حركة عدم الانحياز عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ جلستين غير رسميتين مفتوحتين لمناقشة مشروع القرار والتفاوض بشأنه، ولكن مجموعة من الدول الأعضاء استمرت تبدي عدم مرونتها بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، وفي ضوء ذلك، تكرر حركة عدم الانحياز مجددا تأييدها الكامل لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): تمشيا مع عرضنا لمشروع القرار A/74/L.5، بشأن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أن هدف التمثيل الجغرافي الواسع، المكرس في ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، واجب التنفيذ، ولا ينبغي أن يكون مشروطا أو خاضعا لاعتبارات أخرى.

ولا تدعم الحالة الراهنة في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذا المبدأ أو تجسده. فهناك مجموعات إقليمية تضم عددا كبيرا جدا من الأعضاء ممثلة في اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية بأعضاء أقل من أعضاء مجموعات أخرى. ولا بد من معالجة تلك الحالة، ومشروع التعديل الشفوي المقدم باسم الاتحاد الأوروبي يجمع مرة أخرى مسألة العضوية، التي نريد أن نتمكن من معالجتها هنا، فضلا عن مسألة أساليب العمل. ونحن على استعداد لمناقشة أساليب العمل وشروط الخدمة خلال الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة، ونأمل أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسائل الهامة. ولكن نيتنا في الوقت ذاته، هي ضمان وجود تمثيل جغرافي واسع النطاق، وهذا على حد سواء، أمر مطلوب ومكرس في النص الذي اعتمدناه جميعا معا. ولذلك ندعو جميع الوفود إلى التصويت ضد مشروع التعديل الشفوي.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تود سويسرا وليختنشتاين أن تؤكدا أهمية عمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ونحن ممتنون جدا للمشورة التقنية التي تقدمها للدول الأعضاء.

ويشكل الأداء السلس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أمرا أساسيا لعمل الأمم المتحدة بصفة عامة ولعمل اللجنة الخامسة بصفة خاصة. ويتفهم وفدا بلدينا شواغل مؤيدي التوزيع الجغرافي العادل وأهمية هذه المسألة. ونقف على أهبة الاستعداد للتواصل بشأن هذه المسألة على نحو بناء. ويجب أن تجري هذه المناقشات داخل الهيئة المناسبة. وبالنظر إلى طابع أعمال اللجنة الاستشارية وتأثيرها على عمل اللجنة الخامسة والآثار المترتبة في الميزانية على التوسيع المقترح، فإن المحفل المناسب لذلك هو اللجنة الخامسة. ووفقا للإجراء المتبع، فإن أي مقترحات لإجراء تعديلات كبيرة ومكلفة في أداء اللجنة الاستشارية وحجمها يجب أولا النظر فيه بتعمق والاتفاق عليه خلال مشاورات غير رسمية تجريها اللجنة الخامسة قبل تقديمها في جلسة عامة للجمعية العامة.

ويمثل السعي لإيجاد توافق في الآراء حجر الزاوية في جميع العمليات التي تشارك فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدى البت في مسائل الميزانية ويجب عدم التخلي عنه على عجل. ونأسف لأن العملية الحالية التي اختارها المؤيدون لا تولي اهتماما كافيا لإطلاق عملية تكون ملاءمة بقدر أكبر للدول الأعضاء. ونحن نختلف تماما مع النهج الذي اعتمده واضعو مشروع القرار A/74/L.5 ونتوقع أن تترتب عليه عواقب لم يسبق لها مثيل وبعيدة المدى سيكون لها أثر سلبي على التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل الميزانية وأداء اللجنة الخامسة والجمعية العامة في المستقبل.

ومن شأن زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تؤثر سلبا على أداء اللجنة. وحتى في ظل الحجم والتكوين الحاليين للجنة الاستشارية، فإن نشر التقارير في الوقت المناسب ليس أمرا مسلما به دائما، بل إنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها أعضاء اللجنة. ومن شأن اقتراح توسيع اللجنة الاستشارية أن يزيد من الوقت اللازم لعقد اجتماعات اللجنة إلى أربعة أسابيع، الأمر الذي سيمس بقدر أكبر بحسن توقيت نشر تقاريرها.

ولذلك، نعتقد أن ثمة ضرورة لإجراء مناقشة شاملة بشأن تكوين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالاقتران مع إجراء مناقشة بشأن أساليب عمل اللجنة وشروط التوظيف فيها وكفاءتها وفعاليتها. ويجب أيضا أن نأخذ التكافؤ بين الجنسين وتعزيز اختصاصات اللجنة في الاعتبار على النحو الواجب خلال مناقشة كهذه.

في الختام، نؤكد من جديد استعداد سويسرا وليختنشتاين للمشاركة البناءة في مناقشة كل من الشواغل المشروعة التي يتناولها مشروع القرار A/74/L.5 والعديد من المسائل الأخرى ذات الصلة بأساليب عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما

يتعلق باللجنة الخامسة. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدانا مشروع التعديل الشفوي المقترح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى بعض المتكلمين السابقين في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء وقائع جلسة اليوم. وبينما نفهم ضرورة معالجة الشواغل المتعلقة بالتمثيل الجغرافي، نعتقد أن عرض المسألة مباشرة على الجمعية العامة يخلق سابقة خطيرة بشأن مسائل الميزانية التي ينبغي مناقشتها في اللجنة الخامسة، كما تم القيام به في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، نتفق أيضا على أن قصر المناقشة على مسائل التوسيع وحدها لا يعالج المسائل الهامة العديدة الأخرى المتصلة بتحسين عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، مثل المساواة بين الجنسين وأساليب عملها.

وبالتالي، فإننا نؤيد مشروع التعديل الشفوي المقترح باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد غلانوا (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد فرنسا بالطبع مشروع التعديل الشفوي الذي قُدم باسم الاتحاد الأوروبي والأسباب التي يقوم عليها، فضلا عن الحجج التي قدمها عدد من زملائنا. ومع ذلك، ونظرا لأهمية مناقشتنا اليوم والسابقة التي يسعى مشروع القرار A/74/L.5 إلى إرسائها، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

في البداية، يجب أن نقول إننا نأسف بشدة للعملية التي أدت إلى اجتماعنا هنا اليوم، ألا وهي، النظر خلال جلسة عامة للجمعية العامة في مسألة تكوين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية دون أن تتاح لنا فرصة للحديث عن ذلك في الهيئة التي من الواضح أن المسألة تتعلق بها، ألا وهي، اللجنة الخامسة.

وكما قال آخرون في وقت سابق، فإننا نخالف بذلك قواعدنا. ولكن، إلى جانب المسألة القانونية البحتة، فإن من المؤسف للغاية أن الطريق الذي اختارته مجموعة الـ ٧٧ والصين هو الطريق الذي ينبغي أن ننهي عنه. إنه طريق الاحتكام إلى الأغلبية وليس السعي إلى إيجاد توافق في الآراء، الذي يسود منذ وقت طويل في أعمال اللجنة الخامسة فيما يتعلق بجميع الاعتبارات الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية، وهي أمور حيوية جدا لعمل منظمة الأمم المتحدة.

وكما يعلم الجميع، فإن هذا المبدأ، الذي أرسته الدول الأعضاء، ذو أهمية حاسمة. فهو يكفل عدم احتكار أي دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء للقرارات المتعلقة بالإدارة والميزانية في منظمة يساهم فيها جميع الأعضاء ماليا. ولذلك، فإن التوصل إلى توافق في الآراء أمر أساسي لضمان مراعاة أهداف جميع الدول الأعضاء لأن لكل بلد عضو مصلحة في ضمان سلامة المنظمة، وكذلك في استخدام أموال دافعي الضرائب في ذلك البلد على نحو مسؤول.

وبالتالي، فإن العملية المقترحة تخلق، بتقويضها لروح الثقة والتسوية وتوافق الآراء التي سادت حتى مناقشة اليوم، سابقة لا ينبغي التقليل من خطورة نطاقها ونتائجها. وبالنسبة لوفد بلدي، من الواضح بما فيه الكفاية أن عواقبها سيكون لها صداها في عدد من المناقشات المقبلة بشأن الميزانية، وأقول مرة أخرى إن هذه الحالة مؤسفة تماما. وينبغي أن نرفضها بشكل جماعي. وأنا أقول هذا بكل قوة بالنظر إلى أننا لا نرى ثمة سببا لاختيار هذا السبيل في الوقت الذي جرى فيه اقتراح بديل جاد ونزيه وذي مصداقية.

ولم تُقدم أي حجة قوية لتفسير السبب في عدم التمكن من إدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة المقرر أن تنعقد في غضون بضعة أسابيع. وقد أكدنا في عدة مناسبات أننا منفتحون على مناقشة المسألة مناقشة بناءة. إن مسألة التمثيل الجغرافي داخل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ولجانها ذات أهمية قصوى بالنسبة لفرنسا. والإيحاء بعكس ذلك،

أو الإيحاء حتى بأننا غير قادرين على الاستماع إلى إرادة شركائنا المعرب عنها بشأن هذا الموضوع، ينطوي على إهانة.

وعلاوة على ذلك، فإن الزعم بأن توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لن يكون له أثر مباشر على أدائها وفعاليتها أو أن مسألة عدد أعضائها، على سبيل المثال، يمكن معالجتها بمعزل عن المسألة المتعلقة بعدد الخبراء من بينهم أو عن مسألة التنوع الجنساني، يُظهر، في رأي وفد بلدي، مستوى صارخا من سوء النية.

في الختام، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هيئة أساسية بالنسبة لعمل المنظمة. ولكن إلى جانبها، فإن أساليبنا التفاوضية نفسها وثقافة بناء توافق في الآراء هما بلا شك أثمن أصولنا. ومشروع القرار A/74/L.5 والعملية برمتها التي جمعتنا هنا اليوم يقوضان بلا مبالاة ذلك الأصل. ولهذا السبب، يدعو وفد بلدي جميع الذين يعلقون أهمية على الأداء السلس للمنظمة إلى العودة إلى رشدهم وتأييد مشروع التعديل الشفوي المقدم باسم الاتحاد الأوروبي، وإلى الجلوس معنا حول طاولة اللجنة الخامسة لإجراء حوار شفاف وبناء وشامل للجميع والتوصل إلى توافق في الآراء مُرض لجميع الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/74/L.5، وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، نبت أولا في مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل كرواتيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار وتعديله الشفوي، هل لي أن أعتبر أن هناك حاجة إلى أغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين المصوتين لاعتماد مشروع القرار A/74/L.5 والتعديل الشفوي المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الشفوي المقترح.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات –، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، ليبيا،

مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا – الموحدة، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، بيلاروس، البوسنة والهرسك

رُفض مشروع التعديل الشفوي بأغلبية ٥٢ صوتا مقابل ١١٥ صوتا، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في ضوء هذه الحالة، نود أن ندخل تعديلا شفويا على مشروع القرار A/74/L.5.

(تكلم بالإنكليزية)

في الفقرة ٢، نود استبدال كلمة ''مقعدان'' بـ ''ثلاثة مقاعد''، فيما يتعلق بالمقاعد المخصصة لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وفي الفقرتين ١ و ٣، نود استبدال الرقم ''عشرين'' بـ ''واحد وعشرين''.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالتعديل الشفوي الذي طرحه ممثل الاتحاد الروسي لتوه، أقترح تعليق الجلسة لمدة ٣٠ دقيقة لنطلب من الأمانة العامة تعميم التعديل الشفوي لمشروع القرار A/74/L.5 في القاعة لكي تستعرضه الدول الأعضاء.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بالبيان التالي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ من مشروع القرار A/74/L.5، وكذلك مشروع التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي في الجلسة العامة ٥٣، ستقرر الجمعية العامة زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من ١٦ إلى ٢١ عضوا، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وستقرر أيضا توزيع المقاعد على النحو التالي بين المجموعات الإقليمية: خمسة من مجموعة الدول الأفريقية، وخمسة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وثلاثة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وأربعة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأربعة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وتقرر الجمعية العامة كذلك أن تعدل، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، المادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ليصبح نصها كما يلي:

''تُعيّن الجمعية العامة لجنةً استشارية لشؤون الإدارة والميزانية مؤلّفة من ٢١ عضوا، ثلاثة منهم على الأقل من الخبراء الماليين المعروفين.''

وعملا بالأحكام الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من مشروع القرار، من المتوخى أن تؤدي زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من ١٦ إلى ٢١ عضوا إلى

تمديد وقت اجتماع اللجنة لمدة أربعة أسابيع في السنة، حيث من المتوقع أن زيادة عدد الاستفسارات في كل جلسة استماع في اللجنة، مما يجعل الجلسات أطول. وسيلزم الرد على عدد أكبر من الأسئلة كتابةً، وستكون الجلسات التنفيذية للجنة أطول، مع تجميع المزيد من المعلومات لإعداد تقارير اللجنة.

وكنتيجة للزيادة في عبء عمل اللجنة الاستشارية، من المتوقع أن تحصل زيادة في الاحتياجات من الموارد ابتداء من عام ٢٠٢١ في إطار الباب ١، ”تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً“؛ والباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“؛ والباب ٢٩، ”خدمات الإدارة والدعم“؛ والباب ٣٦، ”الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين“.

وفيما يتعلق بالباب ١، ”تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً“، فيما يخص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ستكون هناك حاجة إلى موارد تقدر بمبلغ ٥٠٠ ٣٧٧ ١ دولار في عام ٢٠٢١ لتغطية تكلفة خمسة أعضاء إضافيين، إلى جانب الأعضاء الـ ١٦ الحاليين، وتكلفة الأسابيع الأربعة الإضافية للأعضاء الحاليين والجدد، ووظيفتين إضافيتين لأمانة اللجنة، وظيفة برتبة ف -٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة من الرتب الأخرى، وموارد غير متصلة بالوظائف.

وفيما يتعلق بالباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“، سيلزم توفير موارد تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٣٦ دولار لتغطية تكاليف أربعة أسابيع إضافية من الاجتماعات، مع توفير الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية الست.

وفيما يتعلق بالباب ٢٩، ”خدمات الإدارة والدعم“، في إطار البند الفرعي ٢٩ (ب)، ”إدارة الدعم العملياتي“، ستكون هناك حاجة إلى توفير موارد تقدر بمبلغ ٧٠٠ ١٢٥ دولار في عام ٢٠٢١ لتغطية تكلفة التعديلات لمرة واحدة، واللازمة للمكتب الحالي للجنة الاستشارية، لتوفير أماكن عمل لخمسة أعضاء إضافيين من اللجنة وموظفين إضافيين من أمانة اللجنة، والذي قد يتطلب تركيب وحدات عمل، بما في ذلك مدكابلات الكهرباء والبيانات، وأعمال السقف المرتبطة بالنقل المحتمل لمرشات إخماد الحرائق، وأعمال التشطيب مثل الترقيع، وإعادة الطلاء والأرضيات. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى موارد تقدر بمبلغ ٢٠٠ ١٩ دولار، في إطار الباب ٣٦، ”الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين“، يقابلها المبلغ في باب الإيرادات ١، ”الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين“.

ومن المتوقع أيضًا أن يحتاج مشروع القرار، في حال اعتماده، إلى دعم إضافي من جانب إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، فيما يتعلق بزيادة مدة جلسات اللجنة الاستشارية، بسبب زيادة عضويتها. ومع ذلك، سيتم تقييم مدى إمكانية استيعاب تلك المتطلبات، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١.

ولأغراض تقديم المعلومات، تنعكس الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٢ أيضًا في الجدول الوارد في الوثيقة التي تم تعميمها في وقت سابق اليوم، والتي تعكس تكلفة الوظائف الجديدة مع استمرار معدلات الشغور وإلغاء المتطلبات غير المتكررة.

وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/74/L.5، وكذلك مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي، فستدرج الاحتياجات الإضافية من الموارد المقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٨٣٩ ١ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١: في إطار الباب ١، ”تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً“، ٥٠٠ ٣٧٧ ١ دولار ؛ والباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“، ٠٠٠ ٣٣٦ دولار؛ والباب ٢٩، ”خدمات

الإدارة والدعم“، في إطار القسم الفرعي ٢٩ (ب)، ”إدارة الدعم العملياتي“، ٧٠٠ ١٢٥ دولار. وفيما يخص الباب ٣٦، تقدر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٢٠٠ ١٩ دولار لعام ٢٠٢١، وستنظر اللجنة الخامسة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١ خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والسبعين، كجزء من إجراءات الميزانية المقررة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة، بشأن نقطة نظام.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نبدأ التصويت، لدي بضع كلمات لأقولها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بمشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

إن مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي متوافق ومتسق مع هدف التمثيل الجغرافي الواسع الذي تسعى إليه مجموعة الـ ٧٧ والصين، في إطار تقديم مشروع القرار A/74/L.5. لذلك، ندعو جميع الوفود إلى التصويت مؤيدة لمشروع التعديل الشفوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): من طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الشفوي؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت أستراليا إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الشفوي.

أطرح الآن للتصويت مشروع التعديل الشفوي.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غابون، غرينادا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية،

الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

البوسنة والهرسك، غواتيمالا

اعتمد مشروع التعديل الشفوي بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ٥٠ صوتا معارضا، وامتناع عضوين عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات.

السيد دوغان (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لعرض موقفنا الموحد والقائم على المبادئ، الذي انعكس في جميع الإجراءات المتخذة اليوم، والتعديل الشفوي ومشروع القرار A/74/L.5 ككل.

تعلق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مسألة عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فضلا عن أساليب عملها وأدائها العام، من منظور فعالية أعمال اللجنة الخامسة وأهميتها على حد سواء. ونود أن نكرر الإعراب عن رأينا الراسخ بأن تلك المسائل تتعلق حصرا بجدول أعمال اللجنة الخامسة للجمعية العامة. ونأسف بشدة للتحايل على أساليب عملها، على الرغم من استعدادنا لتبادل الآراء بصورة بناءة في ذلك المحفل على أساس توافق الآراء خلال الدورة المستأنفة الأولى المقبلة للجنة الخامسة.

وتعمل اللجنة الخامسة على أساس أنه لا ينبغي ادخار أي جهد في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء. وينطوي ذلك المبدأ على أهمية حاسمة لعمل الأمم المتحدة وتمويلها المنتظمين. ففي منظمة تساهم فيها جميع الدول الأعضاء ماليا، تقع على عاتقنا مسؤولية السعي إلى تقاسم ملكية القرارات الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية وضمان مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء. ونود أيضا أن نعرب عن القلق، في ذلك السياق، إزاء عدم تماشي مشروع القرار قيد النظر مع الإجراءات والقواعد والنظم المعمول بها. وكذلك نأسف لعدم إجراء مناقشة موضوعية شاملة بين جميع الأطراف قبل تقديمها للنظر فيها خلال جلسة عامة للجمعية العامة.

ويساورنا قلق بالغ بأن اعتماد مشروع القرار قيد النظر لن يقوض روح الثقة والحلول الوسط وتوافق الآراء في اللجنة الخامسة فحسب، بل سيكون أيضا عاملا مثبطا للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن المسائل الصعبة في المفاوضات المستقبلية. ومن شأنه أن يخلف إرثا غير مرغوب فيه يعرض للخطر قدرة المنظمة، دارنا المشتركة، على مواصلة إدارة شؤونها الإدارية ومسائلها المتعلقة بالميزانية في المحافل المناسبة على أساس بذل أقصى الجهود لتحقيق الوحدة – كما كان الحال لسنوات عديدة وينبغي أن يستمر في ذلك.

ولتلك الأسباب، سنصوت مُعارضين لمشروع القرار في مجموعه، وندعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

السيد بينتزلي (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نؤيد، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به للتو ممثل كرواتيا بصفته الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

أولا، لا بد من مناقشة أي بند تترتب عليه آثار في الميزانية في اللجنة الخامسة. وأي شيء غير ذلك غير مقبول على الإطلاق.

ثانيا، إن وجود لجنة استشارية جيدة الأداء ومؤهلة تأهيلا عاليا لشؤون الإدارة والميزانية يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. فالتجارب السابقة تشير إلى أنه يجب علينا أن نعزز كفاءة اللجنة وفعاليتها. وسيكون لتوسيع اللجنة أثر معاكس. ومن المفترض أن تخدم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الدول الأعضاء من خلال خبرتها في المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية والإدارة والتنظيم. وسنواصل استخدام الجودة الفنية لعملها كمعيار لجدواها.

ثالثا، نحن بحاجة إلى معالجة مسائل مثل مؤهلات الأعضاء وخبراتهم وتجاربهم ومدة عضويتهم وحدودها وفترة عدم النشاط والمساواة بين الجنسين ومدونة قواعد السلوك وأساليب العمل.

رابعا، إن تقديم مشروع قرار بشأن توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يتعارض مع فهمنا للنظام الداخلي للجمعية العامة ويشكل انتهاكا لنهج توافق الآراء الذي تتبعه اللجنة الخامسة إزاء المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. وقد نوقشت جميع عمليات توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية السابقة في اللجنة الخامسة. ويشكل عدم محاولة التوصل إلى توافق في الآراء مخالفة لمقتضيات الأمانة.

وأخيرا، يؤسفنا جدا أن من شأن مناقشة اليوم أن تزيد من تسييس عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة كلتيهما.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن من غير المألوف أن تأخذ فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الكلمة بشأن مسائل اللجنة الخامسة المتصلة بإدارة الميزانية. بيد أنه بالنظر إلى أهمية المسألة المعروضة علينا اليوم، يجب أن أخالف ذلك وأتكلم بصفتي الوطنية. هذا بالإضافة إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي تلاه في وقت سابق ممثل كرواتيا، والذي نؤيده.

إن لدينا ثلاثة اعتراضات على مشروع القرار (A/74/L.5) المعروض علينا: أولا، التسييس غير المرغوب فيه لعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛ وثانيا، التحايل على السابقة والمبدأ الراسخين منذ أمد طويل بأن مسائل الميزانية والإدارة يُبت فيها بتوافق الآراء؛ وثالثا، تقويض عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، نأسف لتسييس عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. فنحن نعلق أهمية كبيرة على استقلالها، الذي ينبغي أن يساعد على صون النزاهة والطابع الفني للمشورة التي تقدمها للدول الأعضاء في مداولاتها. وبتقديم مشروع قرار هنا اليوم لمعالجة ما يتصور أنه تحريف جغرافي، مباشرة من خلال الجمعية العامة، وبالتالي التحايل على اللجنة الخامسة، يعمل على تسييس تكوين اللجنة. فتلك العملية تشكل خروجا على ممارسة متبعة في عمليات التوسيع السابقة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتعرض عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المستقبلي للخطر جراء تلك العملية.

وتتعلق نقطتي الثانية بالخروج على توافق الآراء في صنع القرار؛ فعرض مشروع القرار الذي أمامنا يشكل سابقة خطيرة. فهو يقوض أساليب عمل اللجنة الخامسة ويخرج على الممارسة المتبعة المتمثلة في العمل على أساس نتائج توافقية – وهذا يتعلق بمسألة يكون فيها توافق الآراء حاسما. وكان من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء من خلال التقيد بالإجراءات العادية. ولذلك السبب، انضممنا إلى الآخرين في التماس إجراء مناقشة بشأن هذه المسألة خلال الدورة المستأنفة الأولى المقبلة للجنة الخامسة، المقرر عقدها في آذار/مارس. وكذلك فإن من شأن ذلك أن يسمح بإجراء مناقشة بشأن التحسينات اللازمة لأساليب عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد طال انتظار هذه التحسينات، وستكون أكثر أهمية إذا ما قدر للجنة الاستشارية

لشؤون الإدارة والميزانية أن تجتمع بتكوين موسع مؤلف من ٢٠ عضوا أو أكثر.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، وهي قلقنا إزاء عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الموسعة. فهي معقدة جدا وشاقة أصلا، حتى بتكوينها الحالي، في تقديم مشورة حسنة التوقيت للجنة الخامسة. وقد ازداد عدد الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الأمانة العامة. وقد ثبت أن الزمن الضروري للتوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يزداد صعوبة. ولا يسعنا أن نخاطر بمأزق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بالنظر إلى التجارب المؤلمة مؤخرا في مداولات اللجنة الخامسة. ولا يمكننا أن نتحمل ممارسة يتزايد فيها عدم الالتزام بالمواعيد النهائية للجنة. وليس من المنطقي زيادة التكاليف المتكبدة في توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وفي المقابل الحصول على مشورة أكثر غموضا وتأخيرا. وترى مملكة هولندا أنه ينبغي لنا جميعا أن نؤيد مبادئ الكفاءة والفعالية والقيمة – مقابل – المال.

وفي الختام، تأسف مملكة هولندا بشدة لعدم إتاحة الوقت الكافي لموازنة إيجابيات وسلبيات التوسيع. كما نأسف لأنه لم ينظر بشكل جدي في التعديلات المقدمة لتحسين أساليب عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. فقد تم التسرع في هذه المسألة لأسباب سياسية. وإذا اعتمدت، فإننا نرى نظاما يحتاج إلى إصلاح أكثر إلحاحا. ونفضل أن تضع الدول الأعضاء الأخرى أداء النظام فوق المصالح الوطنية. ونفضل إجراء استعراضا للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأدائها الفعال وتكوينها بصورة كلية، أثناء الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة. وبالنظر إلى أنه لم يفسح أي مجال لهذه الاعتبارات، فإننا نطلب من الدول الأعضاء الأخرى أن تصوت ضد مشروع القرار هذا. وأود أن أكون واضحا وضوحا تاما: إننا لا نعتبر العملية المتعلقة بالمسألة قيد النظر سابقة لاتخاذ القرارات في المستقبل بشأن مسائل اللجنة الخامسة. وسنواصل جهودنا لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. فينبغي أن تعود المساهمات المالية للدول الأعضاء بالفائدة على أفقر الفقراء في العالم، وينبغي ألا تستخدم لاستحداث بيروقراطية وروتين إضافيين هنا في نيويورك.

ولهذه الأسباب، سنصوت مُعارضين لمشروع القرار هذا. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل الاتحاد الروسي قد اعتمد، سننتقل إلى البت في مشروع القرار A/74/L.5، بصيغته المعدلة شفويا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا متعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية وإريتريا،، إستونيا، إثيوبيا، الغابون، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي وماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس،

المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا والنرويج، وعمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور — ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والشمالية أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مولدوفا، صربيا.

اعتُمد مشروع القرار A/74/L.5 بصيغته المعدلة شفويا، بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٤٨ صوتا، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٦٧/٧٤).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للأعضاء الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة برنال برادو (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): فيما يتعلق بالقرار ٢٦٧/٧٤، الذي قدمه المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، تود شيلي أن تؤكد من جديد أهمية هدف تحقيق التمثيل الجغرافي العادل داخل الأمم المتحدة، ولهذا السبب صوت وفدي لصالح القرار.

ومع ذلك، كان وفدي يحبذ أيضا أن يرى قرارا، لا يقل أهمية عن القرار الذي اتخذناه من فورنا، يحظى بتأييد واسع النطاق لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن توافق الآراء يمثل دائما أفضل طريقة للتوصل إلى تفاهم في جميع المجالات. وفي ضوء ذلك، نأمل ألا يشكل ذلك سابقة في المستقبل لتقويض توافق الآراء بشأن عمل المنظمة، وفي هذه الحالة، عمل اللجنة الخامسة.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تشدد النرويج بقوة على أهمية أن تعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشكل جيد. ونحن ندرك دورها الحاسم في تقديم المشورة إلى الجمعية العامة. ولذلك، نحن منفتحون دائما أمام النظر في المقترحات، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتعديلات المدخلة على العضوية، التي يمكن أن تعزز عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

إن النرويج ما انفكت تؤيد مشاركة أقوى للدول النامية في الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، نظرنا نظرة إيجابية إلى الاقتراح الذي قدمه المراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، لدينا شواغل حقة بشأن هذه العملية. وتشعر النرويج بالقلق إزاء السوابق التي أوجدها قرار اتخذ في جلسة عامة بشأن هذه المسألة. ونعتقد أنه كان أحرى أن تناقش المسائل المتصلة

بعمل اللجنة الاستشارية، بما في ذلك العضوية، في اللجنة الخامسة التي تستند في عملها إلى توافق الآراء. حيث كان من شأن ذلك أن يمكننا من إجراء مناقشة أعمق حول هذه المسألة وزيادة فرص التوصل إلى اقتراح توفيقي يعتمد بتوافق الآراء.

لذلك ينبغي ألا يفسر تصويتنا بأي شكل من الأشكال على أنه اعتراف من النرويج بالمسار الذي يسلكه أنصار هذه المسألة بالذات، بل ينبغي أن يكون صوتا مؤيدا للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي تجسد حجم سائر المجموعات الجغرافية في الأمم المتحدة.

السيد هوشينو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب اليابان عن أسفها العميق لكون القرار ٢٦٧/٧٤ قُدم مباشرة إلى الجلسة العامة للجمعية العامة وطُرح للتصويت من دون أي مداولات مسبقة في اللجنة الخامسة. إن مسألة عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ترتبط ارتباطا واضحا وحاسما بولاية اللجنة الخامسة. ولا حاجة إلى تكرار ذلك؛ وهذا واضح.

ما برحت اليابان تؤكد أن المسألة يجب أن تُناقش أولا في اللجنة الخامسة، منذ أن طرح مؤيدو القرار فكرة التوسيع لأول مرة. إن الآثار المترتبة على الالتفاف على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية تتجاوز اللجنة بكثير وتمتد لتشمل إنشاء مخاطر على التنفيذ العام لولاية الأمم المتحدة والعمل السليم للمنظمة.

في المناسبات الثلاث الماضية التي جرى فيها توسيع عضوية اللجنة، تم تداول المسألة في اللجنة الخامسة قبل إحالتها إلى الجلسة العامة. كذلك فإن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية ينطوي على آثار مالية، ولذلك ينبغي تقديمه إلى اللجنة الخامسة وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وتبذل اللجنة الخامسة كل جهد ممكن للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن أي من بنود جدول أعمالها. وقد يكون من الصعب في بعض الأحيان التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن اللجنة تبذل دائما أقصى جهودها لتحقيق هذه الغاية من أجل الحفاظ على الأداء السليم للمنظمة.

انطلاقا من هذا القلق حاولت اليابان بإخلاص إشراك مقدمي الاقتراح بحسن نية. ونأسف لعدم استجابة مجموعة الـ ٧٧ والصين لنداءاتنا المتكررة بإحالة المسألة إلى اللجنة الخامسة على الرغم من كل الآراء المنطقية التي طُرحت. إن التحايل على اللجان الرئيسية بشأن مسائل على هذا القدر من الأهمية تدخل في نطاق اختصاصها يشكل تحديا خطيرا للدور المركزي للجان وأساليب عمل الجمعية العامة الراسخة منذ أمد بعيد.

لذلك صوتنا ضد القرار، ومن قبيل تسجيل موقفنا في محضر الجلسة، نعتقد اعتقادا راسخا بأن العملية برمتها التي أدت إلى تصويت اليوم لا ينبغي أن تصبح سابقة في هذه المسألة. وتكرر اليابان الإعراب عن أسفها العميق وخيبة أملها إزاء رفض جميع الفرص لمناقشة المسألة في اللجنة الخامسة. وتعرب اليابان أيضا عن قلقها الشديد إزاء الأثر السلبي الذي قد يحدثه ذلك.

السيد كباييدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية بعد اتخاذ القرار ٢٦٧/٧٤، في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، المعنون ”توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تعديل للمادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة“، خلال الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. لقد أحاطت المجموعة الأفريقية علما بالتعليقات التي أبدتها اليوم جميع الوفود، وتود أن تبدي الملاحظات التالية.

تود المجموعة أن تذكر بأن القارة الأفريقية، بدولها الأعضاء البالغ عددها ٥٤ دولة، كانت ممثلة بثلاثة أعضاء فقط في هذه اللجنة الاستشارية الهامة. ونعتقد أن القرار الذي قُدم اليوم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي اتخذ منذ هنيهة، يمثل خطوة إلى الأمام نحو الأخذ في الحسبان التقدم التاريخي الذي يجري إحرازه في الأمم المتحدة.

وفي حين تضم الأمم المتحدة اليوم ١٩٣ دولة عضوا، لم يكن في المنظمة سوى ١٤٨ عضوا في عام ١٩٧٧، وهي آخر مرة تم فيها توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتمثيل العضوية في ذلك الوقت. وتشير المجموعة إلى أن النظر في تكوين اللجنة الاستشارية جرى آخر مرة في عام ١٩٧٧، أي قبل حوالي ٤٢ عاما، حين كانت معظم الدول الأعضاء الحالية لم تحصل بعد على الحكم الذاتي أو الاستقلال. وزاد عدد الأعضاء زيادة كبيرة منذ اتخاذ القرار ١٠٣/٣٢، الذي وسّع تكوين اللجنة الاستشارية في عام ١٩٧٧.

إن الوضع الراهن ينطوي على خطر الاستمرار في حرمان بعض الدول الأعضاء والمناطق التي لم يكن لها صوت في ذلك الوقت من الحق في أن يُستمع إليها، وفي الاستمرار حتما في حرمان هؤلاء الأعضاء من فرصة المشاركة في وضع وصياغة جدول أعمال للأمم المتحدة يناسب الجمعي.

إن الهدف من قرار اليوم هو الاعتراف بحقيقة الواقع الراهن داخل الأمم المتحدة والتحرك نحو تحقيق التمثيل الجغرافي الكامل في منظومة الأمم المتحدة. والأسباب التي دفعت إلى توسيع عضوية اللجنة الاستشارية في عام ١٩٧٧ لم تزل موجودة اليوم، بل باتت أكثر إلحاحا. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارات سابقة، بما في ذلك في الآونة الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ضرورة أن تتمكن الدول الأعضاء من المشاركة الكاملة في عملية تخطيط الميزانية البرنامجية. ونعتقد أن توسيع اللجنة الاستشارية خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتدرك المجموعة أن هناك آثارا مالية مترتبة على توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولسنا غافلين عن هذه الحقيقة. ومع ذلك، فإننا نفكر في السؤال التالي: ما هو الثمن المناسب للتمثيل العادل والمنصف في الأمم المتحدة وهيئاتها؟ وردا على ذلك، نعتقد أن الثمن لا ينبغي أن يدخل في الأمر. ولهذا، نرحب باتخاذ هذا القرار كجزء من الإصلاح الذي يسعى إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وتؤكد لكم المجموعة، سيدي، التزامها المستمر بالمشاركة النشطة والبنّاءة في هذا البند الهام من جدول الأعمال وأي بند يتصل به. وفي الختام، تكرر مجموعة الدول الأفريقية الإعراب عن دعمها الكامل لمجموعة الـ ٧٧ والصين وتشكرها على شروعها في وضع هذا القرار وعرضه.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هيئة تقنية هامة تعتمد عليها جميع الدول الأعضاء. وهناك عدد من المسائل التي نحتاج إلى معالجتها فيما يتعلق بفعاليتها وكفاءتها، وهي مسائل تحتاج إلى مناقشة شاملة.

وتعرب المملكة المتحدة عن خيبة أملها لعدم إيلاء الاعتبار لمخاطر التحايل المتعمد على إجراءات صنع القرار المعمول بها اليوم. وقد التزمت المملكة المتحدة مرارا، إلى جانب دول أعضاء أخرى، بالمشاركة البنّاءة في مسائل توسيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك التمثيل الجغرافي، في اللجنة الخامسة، ونعرب عن ثقتنا في إمكانية التوصل إلى نتيجة معقولة هناك. وأعربت المملكة المتحدة وغيرها عن هذا الموقف شخصيا ومن خلال رسالة موجهة إليكم، سيدي الرئيس، منسوخة إلى جميع الأعضاء. وردا على ذلك، كان هناك غياب تام للمشاركة الهادفة أو الموضوعية أو الشاملة مع جميع الأطراف سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء، على الرغم من أن هذا المبدأ راسخ منذ أمد طويل لاتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة. وقد تم تجاهل اقتراحنا بمناقشة هذه المسائل، بحسن نية وفي وقت قصير. ولم يحاول الذين يقفون وراء هذا الاقتراح حتى التوصل إلى توافق في الآراء. إنهم لم يحاولوا حتى ذلك.

لقد سمعنا أن نقل هذه المسألة مباشرة إلى الجلسة العامة له ما يبرره على أساس أن التمثيل الجغرافي يعتبر مسألة سياسية

توصف بأنها ذات أهمية قصوى وطاغية. إن للتمثيل الجغرافي في الواقع اعتبارا هاما جدا، ولكن يُنظر إليه دائما بصورة متوازنة مع الاعتبارات أخرى.

وكما بيّن ممثل أستراليا ببلاغة شديدة، هناك سبب يدعو إلى كون توافق الآراء مبدأ راسخا منذ أمد طويل بشأن هذه المسائل. فهو يكفل، فيما يتعلق بالمسائل التي تترتب عليها آثار مالية، مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء لأن لكل عضو مصلحة في رفاه المنظمة وفي المصالح الوطنية لدولته واستخدام أموال دافعي الضرائب في هذه الدولة. ويكفل توافق الآراء التشغيل السلس لنظام متعدد الأطراف ممول تمويلا جيدا.

وبدلا من ذلك، اتخذ الذين يقفون وراء هذا الاقتراح نهجا عدوانيا، أدى إلى تفريق الدول الأعضاء. وأخشى أن يخاطر أولئك الذين ضغطوا بشدة لاتخاذ القرار ٢٦٧/٧٤ دون التشاور بإلحاق ضرر جسيم بالتعاون وبالنتائج البناءة في اللجنة الخامسة. ويمكن للعواقب أن تكون بعيدة المدى ومدمرة للغاية. وهذا هو السبب الذي دفع المملكة المتحدة إلى التصويت معارضة القرار.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يتفق وفد بلدنا على أهمية توافق الآراء في الجمعية العامة. ولم نتخذ هذه الخطوات إلا عندما علمنا أن توافق الآراء سيكون مستحيلا. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نقبل البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود بشأن توافق الآراء، وهي وفود تمارس النفاق وتطبق معايير مزدوجة في نعتها للإجراءات التي جرت اليوم في الجلسة العامة على أنها سابقة فيما قامت هي بنفسها بتقديم اقتراح مضاد. وأود أن أحضّ هذه الوفود على الامتناع في المستقبل عن هذه التدابير وعن تقديم مقترحات متضاربة. وإلا فإن ما قمنا به اليوم سيستمر ببساطة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الدول التي تفهّمت نهجنا.

السيد هام سانغ ووك (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يدرك وفد بلدي تماما ضرورة زيادة عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إذ يرى أن العضوية الحالية لا تمثل على نحو ملائم حقيقة الزيادة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ آخر توسيع للجنة في عام ١٩٧٧. ومع ذلك، صوت وفد بلدي معارضا للقرار ٢٦٧/٧٤، لأننا نعتقد أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة في اللجنة الخامسة قبل النظر فيها في جلسة عامة. ومن الواضح أن هذه المسألة تقع ضمن اختصاص اللجنة الخامسة، وقد اتخذت جميع القرارات السابقة بشأن هذه المسألة من خلال تلك العملية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي معالجة توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بطريقة شاملة إلى جانب أساليب عمل اللجنة الاستشارية وأدائها العام. وسيواصل وفد بلدي القيام بدوره لكفالة إجراء إصلاح شامل للجنة الاستشارية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.